العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية خلال الفترة 1980_2022

The relationship between trade openness and economic growth in Algeria: an analytical study during the period 1980-2022

بلحواس سليمة، المركز الجامعي نور بشير البيض، s.belhaoues@cu-elbayadh.dz

نشاد حكيم، المركز الجامعي نور بشير البيض، h.necha@cu-elbayadh.dz

شريف محمد، جامعة ابن خلدون تيارت، Mohamed.cherif@univ-tiaret.dz

تاريخ الاستلام: 2024/03/17 تاريخ القبول: 2024/06/30 تاريخ النشر: 2024/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من عام 1980 إلى عام 2022. حيث قمنا باستخدام المنهج بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي سمح لنا بفحص العلاقة بين النمو الاقتصادي الانفتاح التجاري. وقد خلصت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي؛ الانفتاح التجاري؛ الجزائر؛

تصنيف JEL: F43،F11,O11

Abstract:

This study aims to highlight the impact of trade openness on Algeria's economic growth during the period from 1980 to 2022. We used the method in addition to the analytical approach that allowed us to examine the relationship between economic growth and trade openness. The study concluded that trade openness positively affects economic growth in Algeria during the study period.

keyword: **economic growth; trade openness; Algeria.**

JEL classification code : F43, F11, O11

المؤلف المرسل: بلحواس سليمة،

الايميل: ***belhaouessalima@gmail.com***

1. مقدمة:

يعتبر الانفتاح التجاري من أهم عوامل تعزيز النمو الاقتصادي، حيث يشكل قاعدة أساسية لتطوير الاقتصادات الوطنية وتعزيز فرص الاستثمار والابتكار. ويستند تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق الانفتاح التجاري إلى عدة مبادئ وآليات. أولاً، يساهم التحرير في زيادة حجم التجارة الخارجية وتوسيع أسواق التصدير، مما يعزز الإنتاج ويخلق فرص عمل جديدة. ثانياً، يعزز التحرير المنافسة ويحفز الابتكار وتحسين جودة المنتجات وتكلفتها، مما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني على المستوى العالمي. ثالثاً، يوفر التحرير فرص استثمارية جديدة وتدفقات رأس المال الأجنبي، مما يساهم في تطوير البنية التحتية وتعزيز القدرة التنافسية للبلد.

ومع ذلك، يجب أيضًا النظر في التحديات المحتملة للانفتاح التجاري. فقد يؤدي التحرير إلى تأثيرات سلبية مؤقتة على بعض القطاعات الاقتصادية التقليدية والعمالة غير المهرة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يتسبب الانفتاح في زيادة الاعتماد على السلع والخدمات المستوردة، مما يؤثر على التوازن التجاري وقدرة البلد على تلبية احتياجاته الأساسية.

يشكل الانفتاح التجاري أيضا موضوعًا حيويًا أيضا في النقاشات الاقتصادية، حيث تتباين الدراسات والآراء حول دوره في تحقيق النمو الاقتصادي. هناك من يرون انه يعد آلية فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي، في حين يعارضها آخرون ويؤكدون على تحفظاتهم وتأثيراتها السلبية المحتملة.

من جانب المؤيدين، يُعزَى دعم الانفتاح التجاري لتحقيق النمو الاقتصادي إلى عدة عوامل. أولاً، يعتبر توسيع الأسواق وزيادة حجم التجارة الخارجية فرصة للشركات للوصول إلى مستهلكين جدد وتوسيع نطاق عملياتها. ثانيًا، يمكن للتجارة الخارجية أن تعزز إنتاجية الاقتصاد من خلال تحفيز المنافسة وتبادل التقنيات والمعرفة. وأخيرًا، يسهم في تطوير الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاعات اقتصادية محددة.

مع ذلك، هناك أيضًا تحفظات وتضارب في الدراسات حول الانفتاح التجاري. بعض الدراسات تشير إلى أن الانفتاح التجاري يمكن أن يؤدي إلى تفاقم العدالة الاجتماعية وتفاوت

الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة. قد يتسبب الانفتاح التجاري أيضًا في تضرر بعض القطاعات الوطنية الهشة وفقدان فرص العمل المحلية. هناك أيضًا مخاوف من تعزيز الاعتمادية على السلع المستوردة وتأثيرات تقلب أسعار الصرف.

تاريخيًا، كانت الجزائر تتمتع بقطاع اقتصادي مرتبط بشكل رئيسي بالنفط والغاز الطبيعي، مما أدى إلى اعتماد مرتفع على القطاع الطاقوي. ومع ذلك، تعرضت الجزائر لتحديات اقتصادية جديدة في السنوات الأخيرة، مثل انخفاض أسعار النفط والغاز وتأثيرات جائحة كوفيد-19 الامر الذي دفع بصناع القرار النظر في بدائل أخرى كآلية للنهوض بالاقتصاد الوطني ومن هنا يبرز الانفتاح التجاري كأحد اهم الاستراتيجيات التنموية في البلد.

واعتمادا على ما سبق تسعى دراستنا الى الفصل في طبيعة الأثر الذي يسببه الانفتاح على النمو الاقتصادي ومن هنا يمكن طرح مشكلة الدراسة: **ما هو أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980_2022؟**

وينطلق بحثنا من فرضية مفادها انه ارتفع مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي ادى الى ارتفاع معدل النمو في الجزائر؛

_ تحظى دراسة موضوع الانفتاح التجاري بأهمية كبيرة في سياق البحث العلمي، حيث تعد محورًا أساسيًا لفهم العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي. يعتبر الانفتاح أداة اقتصادية تستخدم لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في العديد من البلدان.

_ تهدف دراسة موضوع الانفتاح التجاري كآلية لتحقيق النمو الاقتصادي إلى فهم آليات النمو الاقتصادي المرتبطة بتحرير التجارة الخارجية، وتحليل تأثيرات الانفتاح على حجم التبادل التجاري والصادرات والواردات، وتحديد العوامل المؤثرة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التحرير التجاري

2. الادبيات النظرية:

أولاً، يجب أن ندرك أهمية نظريات التجارة الخارجية في الحياة الاقتصادية العالمية. عندما نتحدث عن الانفتاح، نشير إلى تبادل السلع والخدمات بين الدول، وتعتبر هذه العملية أحد

العوامل الرئيسية للنمو الاقتصادي والازدهار. يساعدنا فهم نظريات التجارة الخارجية في تحليل وتفسير هذا التبادل الدولي وفهم العوامل التي تؤثر فيه. لذلك، سنعرض أهم النظريات المؤثرة في مجال التجارة الخارجية.

(إذا كان باستطاعة دولة اجنبية ان تمدنا بسلعة أرخص لو قمنا بصناعتها بأنفسنا فستتكون من الافضل شراؤها من تلك الدولة. على ان نقوم نحن بالتركيز على انتاج وبيع السلع التي ننتجها بكفاءة عالية) (Gean Pierre, 1995, p. 136)

آدم سميث، الاقتصادي الكلاسيكي البريطاني، يدعم الرأي بأن التجارة الدولية تعزز النمو الاقتصادي من خلال استفادة الدولة من المزايا التي يمكن أن تحققها من خلال الانخراط في التجارة الدولية. يرتبط اسمه بنظرية التجارة الدولية التي تعتمد على مفهوم النفقات المطلقة كأساس لنشوء التجارة الدولية. وفقا لسميث، يجب على الدولة، تمامًا كما يجب على الأفراد، أن تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع بها بميزة مطلقة وبتكلفة أقل، وأن تكون قادرة على تقديمها في السوق الدولية بأسعار تنافسية. تختلف هذه القدرة بناءً على الفروق في الموارد الطبيعية، والظروف الجغرافية، والتكنولوجيا، والمهارات البشرية لأطراف التبادل، وبالتالي تتفاوت التكاليف.

يعتبر سميث أن التجارة الدولية تعمل أساسًا على تفسير فائض الإنتاج المحلي والتغلب على ضيق السوق المحلية. ومن خلال الاندماج في التجارة الدولية، يمكن للدولة أن تستفيد من التخصص والتقسيم الدولي للعمل، والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين الكفاءة. هذا التخصص يكون له تأثير كبير في الصناعات الصغيرة والخاصة التي تلبي احتياجات ورغبات فئة محدودة من الأفراد، حيث يكون عدد العمال قليلاً ويعملون كفريق واحد لإنتاج سلعة محددة. بهذه الطريقة، يؤدي التجارة الدولية إلى توسيع نطاق الإنتاج وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال استفادة الدولة من المزايا التي تحققها من خلال التبادل التجاري الدولي. تنعكس هذه الفوائد على الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الإنتاجية وتوفير المزيد من الفرص الاقتصادية والتنمية. (Adam, 2000, p. 9)

في كتابه "ثروة الأمم" الذي نشر عام 1776، قدم آدم سميث العديد من الانتقادات بشأن مصدر الثروة لدى التجاريين، حيث أشار إلى أن المصدر الأساسي للثروة هو التجارة الخارجية وبالتحديد المعدن الثمين وهو الذهب. وعبر نظريته في التكاليف المطلقة، أوضح

سميث أن تقسيم العمل يؤدي إلى التطور التقني وزيادة الإنتاجية والعوائد، وبالتالي يسهم في زيادة الثروة. ومن خلال نظريته في قيمة العمل، أكد سميث أن قيمة المنتجات تُقاس بعدد ساعات العمل المبذولة في إنتاجها. (Reinhard, 2012, p. 13) ، كما اكد ان العمل هو اساس الثروة وان هذه الاخيرة لا تقاس بما تملكه الدولة من معادن نفيسة بل بالقدرة على الإنتاجية، اذ يمكن للتجارة الخارجية ان تزيد من معدل رأس المال عن طريق زيادة انتاجية اليد العاملة (Alain, 1993, p. 66) وأشار سميث إلى أهمية التجارة الدولية الحرة في زيادة الثروة للدول المتاجرة، حيث وضع الإنتاجية كمقياس للثروة القابلة للتضاعف من خلال تقسيم العمل. وأكد أن الدولة قد تتمتع بكفاءة أعلى في إنتاج سلعة مقارنة بدول أخرى، وبغض النظر عن اختلاف الكفاءة بين البلدين، يمكن لكل بلد أن يستفيد إذا تخصص كل منهما في إنتاج السلعة بكفاءة أكبر من البلد الآخر. وحسب نظرية دافيد ريكاردو فإن الانفتاح على الخارج يأتي بالمنافع لكل الدول المشاركة في التجارة الدولية مهما كان مستوى تطورها (Bernard & Annie, 2003, p. 5). نظرية الميزة النسبية لريكاردو تُعتبر واحدة من أهم الإسهامات في مجال علم الاقتصاد، حيث قدم ريكاردو نقدًا لنظرية الميزة المطلقة. وأوضح ريكاردو أن الميزة المطلقة وحدها لا تكفي لتفسير التبادل التجاري بين الدولتين، بل تتعدى ذلك. واستدل بأن العمل هو العنصر الأساسي في عملية الإنتاج، حيث يرتبط قيمة المنتج بكمية العمل المبذولة في صناعته.(Centre international de documentation , 2017, p. 10) لا يتطلب قيام التجارة الخارجية بالضرورة أن تكون لدى إحدى الدولتين ميزة مطلقة في إنتاج سلعة محددة. يمكن أن تتم التجارة بين دولتين حتى إذا كانت إحداهما تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج سلعتين، وذلك إذا كانت هذه الميزة أكبر في إحدى السلعتين. (paul, mauric, & marc, 2012, p. 80). ووفقا لدافيد ريكاردو تكون هذه التجارة بين دولتين تمتلكان اقتصادين مغلقين تنتجان سلعتين مختلفتين (Méchel، 1999). مشيرا الى انه بالرغم من أن بعض البلدان قد تكون أقل فعالية في إنتاج بعض المنتجات مقارنة بدول أخرى، إلا أننا لا نزال نمتلك فرصة لإقامة التبادل الدولي. فالبلد الأول يتخصص في إنتاج وتصدير المنتج الذي يكون لديه تكلفة إنتاجية أقل من المنتج الثاني، في حين يقوم بشراء المنتج الذي يكون لديه تكلفة إنتاجية أعلى.

نموذج هيكشر–أولين–ساموبلسون هو تمديد لنظرية الميزة النسبية في التجارة الدولية. يشير هذا النموذج إلى أن السبب الرئيسي وراء التجارة الدولية هو اختلاف التكاليف النسبية. يعزو النموذج هذا الاختلاف إلى توافر عناصر الإنتاج بنسب مختلفة ووفرة في الدول المختلفة، وكيفية مزجها في عمليات إنتاج السلع.

وفي ضوء هذا الاختلاف، تقوم الدول بتخصص إنتاجها وتركز على إنتاج السلع التي يكون فيها لديها ميزة نسبية. وبناءً على هذا النموذج، يعمل الانفتاح التجاري على تشجيع التخصص وإنتاج السلع التي تعتمد على عوامل الإنتاج المتوفرة بشكل نسبي في البلدان. (Jean, 1989, p. 78). هيكشر وأولين يرون أن سبب قيام التجارة الدولية يعود إلى اختلاف التكاليف بين الدول، والذي ينجم بدوره عن اختلاف وفرة عوامل الإنتاج بين الدول. وبناءً على ذلك، تحدد وفرة أو ندرة هذه العوامل الأسعار، وهما يوافقان على قانون النفقات النسبية. على سبيل المثال، إذا كانت هناك دولة تتمتع بوفرة كبيرة في الأراضي الزراعية، فإن سعر المنتجات الزراعية سيكون منخفضًا بالنسبة لدولة لا تتوفر على هذه الوفرة. وبالمقابل، إذا كانت الدول تتمتع بوفرة كبيرة في التكنولوجيا ورأس المال، فإن سعرها سيكون أقل نسبيًا بالنسبة للدول التي لا تتمتع بنفس الوفرة.

أول تجربة عملية لنموذج نسب عوامل الإنتاج تعود إلى الاقتصادي الروسي فاسيلي ليونيتيف في الفترة من 1953 إلى 1956، حيث قام بدراسة تطبيقية على الولايات المتحدة الأمريكية. وكان يعتقد آنذاك أن الولايات المتحدة تتمتع بميزة نسبية في عامل رأس المال وندرة نسبية في عنصر العمل مقارنة بباقي دول العالم (collection, p. 7)، لقد توقع ليونيتيف وغيره من الاقتصاديين أن يتجه الاقتصاد إلى استيراد سلع تتطلب كميات كبيرة من العمل وتصدير سلع تتطلب كميات كبيرة من رأس المال. ولكن في نتائج الاختبار، حدث العكس تمامًا، وهو ما أدهش الكثير من الاقتصاديين. فقد كان هذا يتنافى مع ما جاء في نظرية هيكشر–أولين. تماما(Dominick S. , 2008, pp. 168–175) . عرفت هذه النتائج في ادبيات الفكر الاقتصادي **بلغز ليونيتيف** الذي بين ان الاختلاف في وفرة عناصر الانتاج لا يمكنه تفسير نمط التجارة الخارجي ولكي تكون لهذه النظرية قوة تفسيرية كبيرة يجب ان تأخذ الاعتبارات التكنولوجية في البلد بعين الاعتبار (Paul K. , Mauric, Gunther, & Blancard, 2006, p. 77). لقد أشارت دراسة ليونيتيف إلى أن نتائجها لا تشكل نقدًا

لنظرية هيكشر–أولين. وذلك لأن إنتاجية الولايات المتحدة تفوق ثلاثة أضعاف إنتاجية دول أخرى، وتعزى زيادة إنتاجية عنصر العمل إلى المهارة والتعليم المتطور. هذا اللغز أثار جدلاً واسعًا في الوسط، وأدى إلى تقسيم بعض المفكرين إلى تيارين. فقد دعى التيار الأول إلى هدم نموذج هيكشر–أولين، بينما يروج التيار الآخر لتطوير النموذج من خلال تطوير نظرية المزايا النسبية ونظرية عوامل الإنتاج، ووضع نماذج تتوافق مع التطور العالمي.

3. الادبيات التطبيقية:

تتجسد تباين الآراء والمصالح المختلفة في تضارب الدراسات حول فعالية الانفتاح التجاري كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي. بينما يعتبر البعض فتح الأسواق وتوسيع التجارة الخارجية وسيلة لتعزيز النمو والازدهار، يشكك آخرون في تأثيراتها السلبية المحتملة ويؤكدون على أهمية الحماية والاعتمادية المحلية.

1.3. الدراسات التي اثبتت وجود أثر لتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي:

لقد أظهرت الدراسات السابقة العديد من النتائج التي تشير إلى أن الانفتاح التجاري يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. ومن بين هذه النتائج، يمكن ذكر ما يلي:

(Grossman & Helpman, 1991) تم إجراء دراسة لاستكشاف تأثير نظام التجارة على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، مع التركيز على القناة التكنولوجية. أظهرت نتائج البحث أن سياسة تحرير التجارة الخارجية تعزز واردات البلد من الخدمات والسلع التي تحتوي على تكنولوجيا جديدة. على سبيل المثال، تعزز الواردات التكنولوجية من السلع الوسيطة الإنتاجية وتسهم في زيادة إنتاجية عناصر العمل وإجمالي الإنتاج .تشير الدراسة أيضًا إلى أن التجارة الخارجية بين البلدان التي تركز على البحث والتطوير تساهم في خلق فرص كبيرة للتقدم التكنولوجي، مما يجعل الإنتاج أكثر فعالية ويزيد من الإنتاجية العامة. وبالتالي، تنمو الاقتصادات المفتوحة بمعدلات أسرع من الاقتصادات المغلقة .ويشير الباحثون أيضًا إلى أن انفتاح الاقتصاديات الصغيرة الحجم يؤدي في العادة إلى التخصص في القطاعات ذات العائدات المحدودة، مما يجعلها تعاني من التخلف. لذا، يعتبر اللجوء إلى سياسات الحماية في مراحل مبكرة من النمو الاقتصادي ضروريًا، ثم التحول تدريجيًا إلى سياسات التحرير فيما بعد

(Dollar & Kray, 2004) تمت الدراسة على عينة تتألف من 24 دولة متقدمة ونامية في الفترة من عام 1970 إلى عام 1995 لاستكشاف تأثير العولمة على عدم المساواة والفقر. تم تحديد مجموعة من الدول النامية التي تشارك بشكل أكبر في العولمة، بما في ذلك الصين وبعض الدول الكبرى الأخرى. لوحظ أن دعاة العولمة شهدوا زيادات كبيرة في حجم التجارة وانخفاضًا كبيرًا في الرسوم الجمركية خلال العشرين سنة الممتدة على مدار الفترة المذكورة. ولاحظت الدراسة أيضًا آثار التجارة على الفقر، حيث كانت هناك نقص في الأدلة المنهجية حينها بشأن العلاقة بين التغيرات في حجم التجارة وتوزيع الدخل بين الفئات الفقيرة، وزيادة معدلات النمو المصاحبة للتجارة الموسعة. وتسعى هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على هذه العلاقة ودراسة آثار التجارة على الفقر بشكل أكثر تفصيلاً، حيث كانت الأدلة المتاحة في ذلك الوقت محدودة. بفهم أفضل لهذه العلاقة، يمكن تطوير سياسات فعالة للتعامل مع التحديات المتعلقة بالفقر والعدم المساواة في سياق العولمة. تسلط هذه الدراسة الضوء على النمو الاقتصادي وتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى فتح الاقتصاد وتأثيره على مجموعة من المتغيرات مثل إجمالي الصادرات والواردات، والاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي، واستهلاك الحكومة في الناتج المحلي الإجمالي، وكثافة التعريفات الجمركية. تم استخدام تقنيات الانحدار الخطي العرضي للدخل OLS وقيمة المتغير القائم لتقدير النتائج.

كشفت نتائج الدراسة وجود دور مساعد للتجارة والمؤسسات على المدى الطويل، بالإضافة إلى دور كبير لمعدلات النمو على المدى الطويل في تأثير التجارة على المدى القصير. يعد التجارة والمؤسسات عوامل مهمة في تفسير الاختلافات التي تحدث في مستويات الفقر. كما لوحظ انخفاض في معدلات الفقر في البلدان النامية التي تبنت سياسات العولمة وتخفيض التعريفات الجمركية. يدعم هذا البحث الرأي الذي يشير إلى أن الأنظمة المفتوحة والمؤسسات ذات الجودة العالية تساهم في تسريع النمو وتقليل الفقر في البلدان النامية.

(Madson, 2009) تناولت هذه الدراسة تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي من خلال تحليل مجموعة بيانات بانيل لـ 16 بلدًا في فترة طويلة تمتد من 1870 إلى 2006. أظهرت النتائج أن الأثر الانتشاري للمعرفة من خلال الواردات يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي على مدى الفترات الزمنية المدروسة. تم اختبار فرضية تفيد بأن الانفتاح التجاري

يمكنه تمكين البلدان من استيراد المعرفة المنتجة في البلدان الأخرى، وهو ما يتوافق مع نظريات النمو الداخلي. تؤكد الدراسة أيضًا أن الأثر الانتشاري من خلال الواردات يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي بشكل إيجابي. بالإضافة إلى ذلك، تم اختبار فرضية أن الانفتاح التجاري يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تمكين البلدان من استيراد المعرفة المنتجة في البلدان المصدرة، وتأكدت صحة هذه الفرضية على مدى الفترات الزمنية المدروسة.

(Okuyan, Ozun, & Erbaykal, 2012) تهدف هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في عينة من البلدان النامية. تم اختيار 17 بلدًا من تقرير المعهد الدولي لعام 2005، وتم تصنيفها في أربع مجموعات بدون الاعتماد على بيانات الثبات، مما يشكل تحديًا في تحليل البيانات الاقتصادية عبر الزمن. تم استخدام اختبارات التكامل المشترك والسببية المطورة من قبل الباحثين لتحليل العلاقة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي . وفقًا لنتائج التحليل، تم العثور على علاقة تكامل مشترك في ستة بلدان من العينة، وتم اكتشاف معاملات إيجابية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة. كما تم اكتشاف السببية في ثمانية بلدان، حيث تشير النتائج إلى أن الانفتاح التجاري يؤدي إلى النمو الاقتصادي في أربعة منها، والعكس في الأربعة الأخرى.

2.3. الدراسات التي نفت وجود أثر لتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي:

دراسات سابقة قد أثارت شكوكًا حول تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي. وتشير هذه الدراسات إلى أن هناك عوامل أخرى كثيرة تؤثر في النمو الاقتصادي بشكل أكبر من سياسات التجارة الخارجية، مثل الاستثمار والابتكار والبنية التحتية. وبالفعل، هذه الجوانب الأخرى للنمو الاقتصادي تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق التقدم الاقتصادي:

(Taylor, 1988) من خلال هذه الورقة البحثية، يدافع Tayler عن الرأي القائل بأنه لا يمكن التفكير في الانفتاح التجاري كعامل وحيد يمكن أن يؤدي إلى التنمية الاقتصادية. بل يجب أن يتم اعتبار السياق التاريخي والمؤسساتي لكل بلد على حدة لاتخاذ قرار بشأن الانفتاح التجاري. يركز الباحث بشكل رئيسي على ما إذا كان التجارة هي استراتيجية فعالة لعملية التنمية. لقد قام الباحث بإجراء دراسته على عينة تتكون من 50 بلدًا ناميًا في الفترة من 1980 إلى 1982، مع الاعتماد على معدلات النمو الاقتصادي في الفترة من 1964 إلى

1982. واستنادًا إلى تحليل نسب التجارة في البلدان المدروسة، توصل الباحث إلى عدة استنتاجات هامة. من بين هذه الاستنتاجات، تبين أن التجارة لا تظهر أي ارتباط وثيق بالأداء الاقتصادي للدول، وأنه لا يوجد أي دليل يدعم فكرة أن الصادرات تساهم في النمو الاقتصادي على عكس مزاعم سابقة. بالإضافة إلى ذلك، لم يتبين وجود أي علاقة بين الصادرات العالية والاقتصاديات ذات الأداء العالي، ولم يتم ربط نسبة الصادرات الصناعية بالصادرات الأولية بمعدلات النمو (Taylor, 1988, p. 8) او ان البلدان الأقل او الأكثر انفتاح والتي تشهد مستويات نمو سريعة تتبع أنماط تخصص مختلفة كما ان نجاحها لا يعتمد بشك واضح على الصادرات فقط (Taylor, 1988, p. 10)

وفي إضافة إلى ذلك، يؤيد الباحث أيضًا فكرة تداخل السياسات الاقتصادية الحكومية مع السياسة التجارية. يشير إلى أن السياسات التدخلية التي اتبعتها حكومة كوريا الجنوبية كانت عاملاً فعالاً في تعزيز الإنتاجية، بالإضافة إلى تاريخها الطويل في مجال التصنيع وتطبيقها المعايير الصارمة في العمل. ومن هنا، يؤكد لنا أن فكرة وجود ارتباط إيجابي بين تحرير التجارة الخارجية ومعدلات النمو الاقتصادي قد تكون صعبة المنال ولا يمكن دعمها بواسطة الدلائل المتاحة (Taylor, 1988, p. 32)

(Grossman & Helpman, 1991) وفقًا للدراسة، هناك حالات تظهر فيها عدم جدوى التجارة في تعزيز النمو الاقتصادي، أو عدم تحقيق نتائج إيجابية تعزز عملية التنمية. على سبيل المثال، في البلدان التي تعاني من تأخر تكنولوجي، يمكن أن تؤدي واردات السلع التقليدية إلى تجاهل التطور التكنولوجي وتحقيق معدلات نمو منخفضة. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الأبحاث أن حماية الاقتصاد المحلي من قبل الدولة يمكن أن تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، من خلال التدخل الحكومي الذي يعزز الاستثمار المحلي باستخدام الميزات التنافسية للبلد. أيضًا، توصل الباحثان إلى أن نوعية السلع التجارية تؤثر إيجابيًا على كفاءة الإنتاج. فعندما يتم تضمين التكنولوجيا في السلع المستوردة، يمكن أن تزيد من إنتاجية العمل والإنتاجية العامة لعوامل الإنتاج. وأشار الباحثان أيضًا إلى أن التجارة يمكن أن تعزز معدلات النمو الاقتصادي من خلال تبادل السلع بين البلدان التي تتمتع بمستوى عالٍ من البحث والتطوير، مما يوفر فرصًا أكبر لمواكبة التقدم والتطور، خاصةً في ظل انخفاض تكاليف الابتكار مقارنةً بالتقليد.

(Rodrik, Subramanian, & Trebbi, 2004) يتناول الباحثون في هذه الورقة البحثية فكرة أن تأثير سياسة التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي قد يكون غير واضح ومتداخل مع تأثيرات سياسات أخرى. وبالتالي، يعتبرون أنه من الصعب قياس تأثير التحرير التجاري بشكل منفصل على النمو الاقتصادي. وقد أشاروا إلى أن الدراسات السابقة التي استخدمت الأساليب التجريبية لم تتمكن من تحديد تأثير سياسة التجارة بشكل فردي عن تأثيرات المتغيرات السياسية الأخرى على النمو الاقتصادي. وبالتالي، يرون أن التجارة قد أصبحت متغيرًا غير مؤثر في معادلات النمو الاقتصادي، التي تعتمد بدلاً من ذلك على خصائص مؤسسية أكثر أهمية، مثل سيادة القانون والنظام القانوني المتسق وحقوق الملكية وغيرها.

(Hamad, Burhan, & Stabua, 2014) تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في تنزانيا، وهي بلد نامٍ تبنت سياسة التحرير الاقتصادي في الثمانينات. تم استخدام النموذج الخطي البسيط لتحليل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري. تم استخدام سلاسل زمنية تغطي الفترة من 1970 إلى 2010، وتم تقسيمها إلى فترتين: فترة الاقتصاد المغلق وفترة الاقتصاد المفتوح. تم استخدام المربعات الصغرى لتقدير النموذج، وتم جمع البيانات من بنك تنزانيا. تم تحويل جميع المتغيرات إلى شكل اللوغاريتم الطبيعي لتحسين الدقة. وجدت الدراسة أن هناك ارتباطًا قويًا بنسبة 94% بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، حيث يعزز التحرير التجاري زيادة التجارة وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي. على الرغم من أن فترة الاقتصاد المغلق كانت تتميز بالتدخل الحكومي والاستثمار الأجنبي المحدود، إلا أن التجارة لا تزال لها تأثير هام في هذه الفترة. وفي فترة الاقتصاد المفتوح، تأثير الانفتاح التجاري كان أيضًا إيجابيًا على النمو الاقتصادي، على الرغم من عجز التجارة الذي يعاني منه تنزانيا بسبب تفوق الواردات على الصادرات. هذا يعود إلى تصدير سلع أولية ذات قيمة منخفضة واستيراد بضائع مصنعة، وهو العامل الرئيسي وراء هذه النتائج.

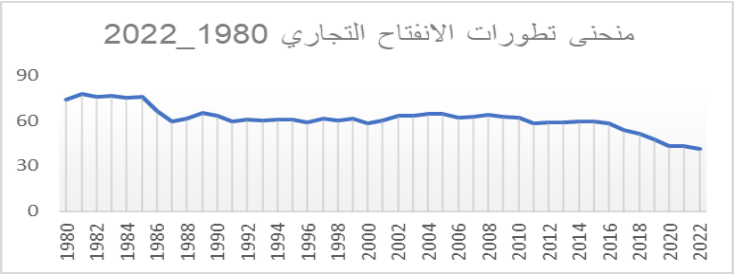
4.واقع تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980_2022

في الوقت الحاضر، تواجه العالم تحديات كبيرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وتصبح النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية أمورًا حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة في الدول والمجتمعات. ومن بين الدول التي تواجه تحديات كبيرة في هذا الصدد، تبرز الجزائر كواحدة من الدول المهمة التي تسعى جاهدة لتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز التجارة الخارجية.

1.4. واقع الانفتاح في الجزائر خلال الفترة 1980_2022

لقد شهدت الدولة الجزائرية عدة إصلاحات تهدف من خلالها لبلوغ اقتصاد متوازن ومنفتح يوفق بين الرقي الاجتماعي والنجاعة الاقتصادية هذه الإصلاحات تمت تدريجيا عن طريق مراحل تتوافق مع قدرة البلد على استيعاب هذه الإصلاحات التي تمحورت أساسا في تحرير التجارة الخارجية وتعزيز الانفتاح التجاري والاسعار وتطوير القطاع الخاص وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العامة بالإضافة لمراجعة النظام الجبائي والمالي

الشكل 1: تطور الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1980_2022



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

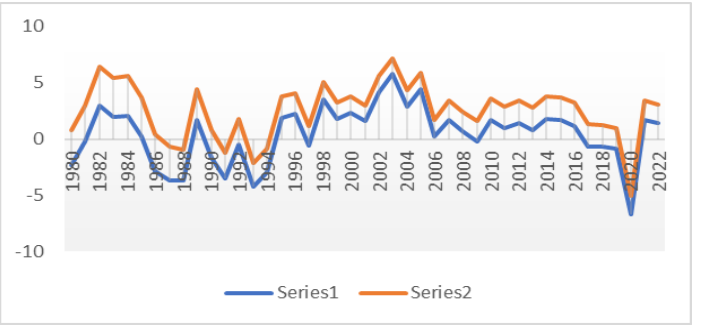
وفقًا للمؤشرات الواردة في الشكل أعلاه، يُلاحظ ارتفاع قيمة الانفتاح التجاري في الجزائر في الفترة من عام 1980 إلى عام 1984، وذلك نتيجة لتبني البلاد لخطط التنمية. ومع ذلك، تراجعت قيمة الانفتاح التجاري في عام 1987 إلى 59.57 بسبب انخفاض أسعار النفط. ومن عام 1988 إلى عام 2008، شهدت قيمة الانفتاح التجاري تذبذبًا يترافق مع تقلبات أسعار النفط خلال نفس الفترة، وخاصة مع تنفيذ برامج تنموية هامة مثل برنامج التعديل الهيكلي وتحرير الأسعار. وفي عام 2008، ارتفعت قيمة الانفتاح التجاري إلى مستوى مرتفع يبلغ 63.73، وذلك بسبب الظروف الاقتصادية الجيدة وزيادة أسعار النفط، مما سهم في تحرير التجارة الخارجية. ومنذ عام 2009، بدأت قيم الانفتاح التجاري في الانخفاض المستمر نتيجة انخفاض أسعار الوقود وتأثر الاقتصاد بالأزمة العالمية، وخاصة بعد عام 2014، حيث

اتخذت السلطات الجزائرية بعض الإجراءات لحماية التجارة الخارجية. واستمر انخفاض مؤشر الانفتاح بشكل كبير، خاصة بعد الأزمة الصحية التي تسببت في ركود اقتصادي عالمي وتعطل أسواق السلع والعملات والمواد الاستهلاكية. تلك الأزمة دفعت الدول إلى اتخاذ إجراءات صارمة لوقف الأنشطة العامة، وهو ما أثر سلبًا على مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر.

2.4. واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980_2022

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة لصورة الاقتصاد بشكل عام وبغية تتبع تطورات الأداء الاقتصادي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980_2022 قمنا بالاعتماد على مجموعة البيانات التي تحصلنا عليها من البنك الدولي والتي تتعلق بنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل خلال فترة الدراسة

الشكل 2: نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980_2022



وفقًا للشكل رقم 2، يُلاحظ ارتفاع النمو الاقتصادي خلال الفترة من 1980 إلى 1984، حيث بلغ 6.4٪ في عام 1982، وبلغ النمو في الناتج للفرد 2.94٪. يُرجع هذا النمو إلى نجاح المخطط الخماسي الأول الذي تم تنفيذه في الفترة من 1980 إلى 1984، والذي كان يهدف إلى توسيع وتنويع الإنتاج الوطني وتطوير البنية التحتية الاقتصادية. كما يجب أن نذكر أن الحرب العراقية الإيرانية في بداية الثمانينات ساهمت في حدوث صدمة إيجابية لقطاع النفط، حيث ارتفعت أسعار النفط إلى 37.1 دولار في عام 1980، وبلغت مداخيل الجباية 51 مليار دينار جزائري في عام 1984. ابتداءً من منتصف الثمانينات، تزامنت المرحلة مع المخطط الخماسي الثاني الذي أعطى أولوية لتنمية القطاع الفلاحي وتقليل الاعتماد على

العالم الخارجي. ومع ذلك، كانت هذه الفترة تشهد ظروف اقتصادية صعبة، حيث ارتفعت معدلات البطالة والتضخم. أظهرت النتائج أن البرنامج لم يحقق أهدافه المسطورة، حيث شهدت معدلات النمو انخفاضًا ملحوظًا، حيث بلغ 0.69٪ و 1٪ في عامي 1987 و 1988 على التوالي. يُعزى هذا الانخفاض إلى تدني أسعار البترول تدريجيًا في السوق العالمية. كشفت هذه المعدلات السلبية عن هشاشة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط. في عام 1989، ارتفع معدل النمو إلى 4.4٪ وزاد معدل النمو في الناتج للفرد المحلي الإجمالي بنسبة 0.8٪. ومع ذلك، استمر الانخفاض والتذبذب بسبب الزيادة في حجم الديون نتيجة لاستدانة الجزائر من صندوق النقد الدولي وتوقيع اتفاقيات التثبيت الهيكلي. تأثرت الأوضاع الاجتماعية والأمنية والاقتصادية بشكل سلبي في هذه الفترة نتيجة للازمة النفطية في عام 1986 وتفاقم الأوضاع العامة في البلاد. دون ان ننسى انتقالها من الاقتصاد الاشتراكي لاقتصاد السوق. منذ عام 1995 وحتى عام 2000، تم تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي الذي حقق نتائج إيجابية. نجح البرنامج في تقليل عجز الميزانية العامة وانخفاض معدلات التضخم وتراجع الديون الخارجية. سجلت معدلات النمو الاقتصادي تحسنات تدريجية، وارتفع نصيب الفرد من الدخل. بدأت الجزائر في تحقيق معدلات نمو إيجابية ومتذبذبة بعد فترة من المعدلات السلبية. يمكن تفسير هذا التذبذب بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة 3.51٪. بداية من عام 2000، اتبعت الحكومة سياسة مالية توسعية وتبنت ثلاثة برامج تكميلية لتعزيز النمو الاقتصادي. تمكن برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 من خفض معدلات البطالة والديون الخارجية. تلاه البرنامج التكميلي للنمو للفترة 2005-2009، الذي ركز على زيادة حجم الواردات واحتياطات العملة الصعبة وخفض معدلات البطالة والتضخم. أما برنامج توطيد النمو للفترة 2010-2014، فهدف إلى استكمال المشاريع الكبرى وتحسين التنمية البشرية. تم تخصيص موارد مالية كبيرة لهذه البرامج، وذلك بفضل توفر العملات الأجنبية والموارد الخارجية المستمدة من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية. سجل النمو الاقتصادي أقصى قيمته خلال هذه الفترة، حيث بلغ 7.20٪ في عام 2003، وارتفع معدل نصيب الفرد من الدخل بنسبة 5.6٪ في عام 2004. لكن بعد ذلك، عادت معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الدخل إلى نمط التذبذب والانخفاض. تأثر الاقتصاد الجزائري

بالأزمة المالية العالمية في عامي 2008 و2009، حيث انخفضت معدلات النمو إلى 2.4٪ و1.6٪ على التوالي. لكن بدأت معدلات النمو تتحسن تدريجياً وبلغت 3.8٪ في عام 2014، ويرجع ذلك إلى تحسن أسعار النفط خلال تلك الفترة. منذ عام 2014، تعرضت الجزائر لتراجع حاد في أسعار النفط، مما أدى إلى انخفاض كبير في معدلات النمو الاقتصادي حيث بلغت 1٪ في عام 2019. تزامنت هذه المرحلة مع تنفيذ البرنامج الخماسي الجديد للفترة 2015–2019، والذي لم يحقق النجاح المرجو بسبب سياسة التقشف وترشيد الإنفاق العام التي اتبعتها الحكومة الجزائرية، بالإضافة إلى الأزمة النفطية.

وفي عام 2020، شهدت الجزائر أسوأ معدل للنمو الاقتصادي ونمو نصيب الفرد من الدخل، حيث بلغت 5.1٪ و6.72٪ على التوالي. يعزى ذلك إلى تأثير جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي والاقتصاد الجزائري بشكل خاص، حيث تم إغلاق الشركات وزيادة معدلات البطالة وارتفاع معدلات التضخم، بالإضافة إلى الآثار السلبية الأخرى على الاقتصادات بشكل عام نتيجة الإجراءات المتخذة. ومع انتهاء الأزمة، سجلت معدلات النمو الاقتصادي قفزة إيجابية وصلت إلى 3.4٪ و3.1٪ في عامي 2021 و2022 على التوالي، في حين ارتفع معدل نمو نصيب الفرد من الدخل إلى 1.7٪ في عام 2021. يعود هذا التحسن إلى الانتعاش القوي في إنتاج الكربوهيدرات، الذي ساعد في التعافي من الركود الذي سببته الجائحة، بالإضافة إلى تحسن الأرصدة الخارجية وارتفاع أسعار النفط بعد الأزمة.

5. نتائج الدراسة:

ومن خلال دراستنا التحليلية يمكنا الإجابة عن مشكلة الدراسة والقول بأن الانفتاح التجاري يؤثر وبشكل موجب على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث يمكن ان معدلات النمو الاقتصادي تستجيب طردا للتغير في معدلات الانفتاح التجاري، كما يمكننا اثبات صحة الفرضية القائلة بأن الانفتاح التجاري يساهم في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، وهو الامر الذي يتوافق مع الدراسات النظرية، تتوصل هذه الدراسة إلى أن تحرير التجارة الخارجية يؤثر إيجابيًا على النمو الاقتصادي، وهذا يعزز الدراسات السابقة التي تدعم هذه الفرضية. ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن صادرات الاقتصاد الجزائري تعتمد بشكل كبير على قطاع الوقود، حيث تمثل حوالي 97% من الصادرات. وبناءً على ذلك، يتأثر الاقتصاد الوطني بشكل كبير بتقلبات الأسواق العالمية. لذا، إذا تم تنويع الصادرات، يمكن تحقيق فوائد أكبر من تحرير

التجارة الخارجية، خاصة في مجالات الزراعة وصادرات المعرفة. وبالتالي، ينبغي العمل على تطوير وتنويع الصادرات خارج قطاع الوقود وتوفير فرص جديدة لقطاعات أخرى للاستفادة من فوائد الانفتاح التجاري.

الخاتمة:

في الختام، يمكننا القول بأن الانفتاح التجاري يلعب دورًا مهمًا في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، ولكنه يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز الطبيعي. بالإضافة إلى ذلك، تواجه الجزائر تحديات هيكلية وتنموية تؤثر على قدرتها على تحقيق نمو مستدام. ينبغي التركيز على تنويع الاقتصاد وتحديث البنية التحتية وتعزيز القطاعات الصناعية الأخرى بجانب النفط والغاز. يجب أيضًا تعزيز الابتكار وتطوير المهارات البشرية لتحسين القدرة التنافسية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام في الجزائر.

5. قائمة المراجع:

1. *Adam, S. (2000). reseache sur la nature et les causes de la richesse des nations. Paris: nouvelle traduction par phillippe jaudel economica. Alain, S. (1993). economie internationale contemporaine. Alger: office des publication universitaire.*
2. *Bernard, G., & Annie, K. (2003). Economie internationale,commerce et macroéconomie. Paris: DUNOD.*
3. *Centre international de documentation . (2017). introduction au commerce international. Royaume du maroc.*
4. *collection. (sans date d'edition). les mémos economice,les relations économique intrrnational. edition LAZARY.*
5. *Dollar, D., & Kray, a. (2004). Trade, growth and poverty. the economic journal.*
6. *Dominick, S. (2008). Economie internationale. Belgique: traduction de la 9eme edition americane par fabienne le loup et achaillehannequart.*
7. *Gean Pierre, B. (1995). introduction à l'économie international (éeme edition ed.). Gaeten Quebec.*
8. *Grossman, G., & Helpman, E. (1991). innovation and growth in the global economic. London,England: The MIT Press cambredge.*

9. *Grossman, g., & Helpman, E. (1991). trade, knowledge spillovers and growth. european economic review, 35(2-3).*
10. *Hamad, M. M., Burhan, a. m., & Stabua, A. (2014). the impact of trade liberalization on economic growth in tanzania. International journal od academic research in business and social science, 4(5).*
11. *Jean, L. M. (1989). Principe d'économie international. France: edition economica.*
12. *Madson, j. (2009). trade barries, openness and economic growth. southern economic journal, 72(2).*
13. *13-Méchel, R. (1999). la nouvelle theorie du commerceinternational. Qasbah,Alger.*
14. *14-Okuyan, A., Ozun, A., & Erbaykal, E. (2012). trade openness and economic growth: further evidence without relying on data stationarity. International journal of commerce and management, 22(1).*
15. *15-paul, k., mauric, o., & marc, -j.-m. (2012). economics theorieand policy (9eme edution ed.). france: pearson education.*
16. *16-Paul, K., Mauric, O., Gunther, C., & Blancard, M. c. (2006). economie international (7eme edition ed.). France: pearson education.*
17. *17-Reinhard, S. (2012). free trzde and absolute and comparative advantage. Germany: university press Potsdam.*
18. *18-Rodrik, D., Subramanian, A., & Trebbi, F. (2004). Institution rule: the primacy of institution over geography and integration in economic development. Journal of economic growth, 9.*
19. *19-Sachs, J., Warner, a., Aslund, A., & Fisher , S. (1995). Economic perform and the prosses of global integretion. USA: Brookings paper on economic activity.*
20. *20-Taylor, L. (1988). openness: problems to the ceuntry's end. United States: oxford university press.*